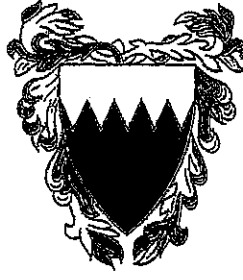


السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ  
أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية  
والمقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد  
بخصوص التعميم بشأن التعليمات الخاصة  
بمراجعة التقديرات المطلوبة للميزانية العامة  
للدولة للسنوات المالية من ٢٠٠٩ إلى  
٢٠١٠م ، ورد معالي الوزير عليه.





الرقم : ٢٠

التاريخ : ٢٠٠٩/٤/٢١ م

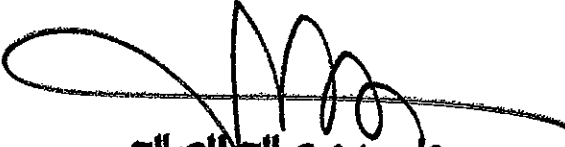
**صاحب السعادة الأخ الكريم / عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر**  
**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،**

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى صاحب المعالي / الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية ، والمقدم من سعادة السيدة / دلال جاسم الزايد عضو مجلس الشورى ، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد معالي الوزير يستحق قانوناً في ١٢/٥/٢٠٠٩ م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،**

  
**علي بن صالح الصالح**  
**رئيس مجلس الشورى**



الرقم : ٢٠  
التاريخ : ٢٠٠٩/٤/٢١ م

**صاحب المعالي الأخ الكريم / الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الموقر  
وزير المالية**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،**

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من سعادة السيدة / دلال جاسم الزايد عضو مجلس الشورى ، برجاء الاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص ،  
علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد معاليكم يستحق قانوناً في ٢٠٠٩/٥/١٢ م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

ولكم خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،**

  
**علي بن صالح الصالح  
رئيس مجلس الشورى**



DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYEI

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

٢٠٠٩/٤/٢٠


صاحب المعالي السيد/ على بن صالح الصالح ... الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

استناداً إلى المادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنه يسرني أن أرفع إلى  
معاليكم السؤال الموجه من قبلي إلى معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير  
المالية ، لذا أرجو من معاليكم باتخاذ ما يلزم من إجراءات بهذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ...

دلال جاسم الزايد  
عضو مجلس الشورى

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
20 APR 2009		
الرقم : ..... الوقت : .....		





DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYEI

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

صاحب السعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة ... الموقر  
وزير المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

بداية أتقدم لمعاليتكم بخالص التقدير لكل ماتبذلونه من جهود مخلصه لمصلحة الوطن والمواطنين ، وبناء على التعميم الصادر من معاليكم بتاريخ ٧ يوليو لسنة ٢٠٠٨ لوزارات الدولة بشأن التعليمات الخاصة بمراجعة التقديرات المطلوبة للميزانية العامة للدولة للسنوات المالية من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ التي تنص على مراعاة أن يكون للميزانيات المقدرة انعكاس واضح للخطة الوطنية لتنفيذ إستراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية التي تم اعدادها من قبل المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وتم اعتمادها من جلالة الملك حفظه الله ورعاه وللموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة وذلك مع الالتزام بالسياسات العامة لإعداد وتنفيذ ورقابة الميزانية العامة للدولة ، فأننى أثنى توجهكم الذي يأتي متفقاً مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة التي انضمت إليها وصادقت عليها مملكة البحرين ومع ما تدعو إليه منظمة المرأة العربية وبما يتماشى من ضمن الالتزامات العامة للدولة فيما يتعلق بالمرأة والموازنة وتخصيص الموارد اللازمة و الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بين المعنيين من صناع القرار في قضايا إدماج المرأة في التنمية وترجمة التزامات الحكومة المتعلقة بقضايا إدماج المرأة في التنمية إلى التزامات فعلية قائمة في الموازنة لرفع قدرات المرأة العاملة.





DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYET

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

كما قامت بعض الدول العربية بغرض تمكين المرأة ورفع قدراتها الانتاجية وتأهيلها إلى إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بين الموظفين والموظفات في وزارت الدولة ومثال ذلك ماقامت به جمهورية مصر العربية وقد تم تطبيقها في وزارة المالية.

وعليه فإنني أوجه السؤال إلى معاليكم .

- مامدى استجابة الوزارات الحكومية لهذا التعميم ؟ وما هي الاجراءات والتدابير التي اتخذتها أو التي ستتخذها وزارة المالية بهذا الشأن ؟

- هل هناك توجه لإنشاء دائرة وحدة تكافؤ الفرص في الوزارة بما يكفل تمكين وتأهيل المرأة ورفع قدراتها الانتاجية في مجال العمل ؟

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،

دلال جاسم الزايد  
عضو مجلس الشورى





الرقم: ع ٨٨٣ / وم ش ن 2009  
التاريخ: ٧ مايو 2009م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (20) المؤرخ في 21 أبريل 2009م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد إلى صاحب المعالي وزير المالية بخصوص التعميم بشأن التعليمات الخاصة بمراجعة التقديرات المطلوبة للميزانية العامة للدولة للسنوات المالية من 2009 إلى 2010.

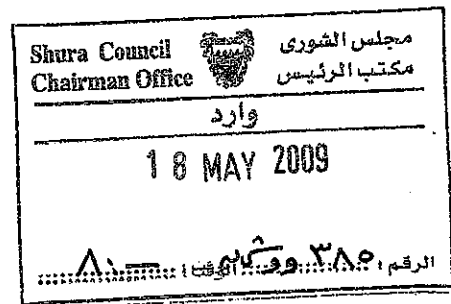
يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

أهـ

عبد العزيز بن محمد الفاضل

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب



تم إرفاقه في برنامج المتابعة  
قسم السجل العام وشؤون مكتب المجلس

نسخة إلى:

معالي وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء،  
معالي وزير شؤون مجلس الوزراء.



د م و 3.2/177/2009

١٤ مايو 2009م

صاحب المعالي الأخ. علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد

أود الإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (20) المؤرخ في 21 أبريل 2009م، بخصوص السؤال المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد، حول تعميم بشأن التعليمات الخاصة بمراجعة التقديرات المطلوبة للميزانية العامة للدولة للسنوات المالية من 2009 إلى 2012.

ويسرني أن أرفق لمعاليكم الرد على السؤال المذكور وذلك دعماً للتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،،

أحمد بن محمد آل خليفة

وزير المالية

الرد على السؤال المقدم من سعادة عضو مجلس الشورى الأستاذة دلال جاسم النزياد:

فيما يتعلق بسؤال سعادة عضو مجلس الشورى الموقرة حول استجابة الوزارات والجهات الحكومية لتعميم هذه الوزارة رقم أز/2ت/99-138/10/2008، المؤرخ 7 يوليو 2008، الموجه للوزارات والجهات الحكومية بشأن التعليمات الخاصة بمراجعة تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنوات المالية 2009 ولغاية 2012، يسر وزارة المالية الإفادة بأن الوزارات والجهات الحكومية - وفق ما لمسناه منها في مرحلة مناقشة ميزانياتها - أبدت استعدادها وتعاونها لاتخاذ الخطوات الإجرائية لتحقيق تكافؤ الفرص بين موظفيها خاصة وان دستور مملكة البحرين وقوانينها وأنظمتها الإدارية تؤكد هذا التوجه.

أما من حيث استجابة الوزارات والجهات الحكومية للإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية فإنه لا يخفى على سعادة العضو إن الإستراتيجية الوطنية المنوه عنها تهدف إلى الرقي بمستوى المرأة البحرينية في جميع الميادين وذلك من خلال تمكينها في جميع الاتجاهات أهمها تمكينها في مجال التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي والسياسي، حيث تعتبر تلك المجالات المحور الرئيسي الذي ينصب عليه تركيز الحكومة في المرحلة المقبلة، فبالرغم من تدني إيرادات الدولة جراء انخفاض أسعار النفط وما صاحبه من عجوزات غير مسبوقه في ميزانية الدولة للسنتين الماليتين 2009 و2010، إلا إن الدولة ضمنت زيادات كبيرة في ميزانية الوزارات والجهات الحكومية وخاصة الخدمية منها، حيث بلغ مجموع تلك الزيادات 68,4 مليون دينار و 114 مليون دينار على التوالي مقارنة بالميزانية المعتمدة لسنة 2008، وبنسبة نمو بلغت 17% و28% على التوالي وتركزت تلك الزيادات على وجه التحديد في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والخدمات الجامعية وغيرها من القطاعات التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية.

علماً بأنه بعد ان اعتمدت ميزانية الدولة بشكل نهائي بموجب قانون اعتماد الميزانية رقم (4) لسنة 2009، أصدرت هذه الوزارة تعميمها رقم أز/1ت/99-138/8/2009، المؤرخ 2 أبريل 2009، وذلك للتأكيد على ما تضمنه التعميم السابق المشار إليه آنفاً، حيث نصت المادة رقم (2) من التعميم بأنه " يتعين على الوزارات والجهات الحكومية وضع خطط ومتطلبات تنفيذ المشاريع والبرامج المقررة ضمن رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى سنة 2030 ومبادرات الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2009-2014 ، وكذلك إستراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية في حدود الاعتمادات المالية المعتمدة " .

أما من حيث سؤال سعادة عضو مجلس الشورى الموقرة حول إمكانية إنشاء وحدة تكافؤ الفرص في وزارة المالية، فإنه من منطلق حرص هذه الوزارة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في القطاع الحكومي فإنها بدأت فعلياً بالتنسيق المباشر مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، وذلك للاطلاع على أفضل التجارب الدولية في هذا الشأن، كما سيتم التنسيق مع المكتب المذكور فيما يتعلق بالآلية الواجب وضعها وإتباعها لتحقيق وتفعيل المبادئ المشار إليها آنفاً .

ولالإحاطة علماً فإن هذه الوزارة تحرص على التواصل مع المجلس الأعلى للمرأة والتنسيق والتعاون معه في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، وستقوم في هذا الإطار بنقل النتائج التي يتم التوصل إليها مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس الأعلى للمرأة أولاً بأول بصفته الجهة المعنية بتطبيق الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية وتحقيق مبادئ تكافؤ الفرص بين الجنسين .

